



مناقشة إلكترونية عن قضية فلسطين

”جائحة كوفيد-19 تحت الاحتلال-القدرة الوطنية على الصمود والدعم الدولي“

مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في حوار مع المجتمع

المدني الفلسطيني

21 نيسان/أبريل 2020

موجز الرئيس

في 21 نيسان/أبريل 2020، عُقدت المناقشة المعنونة ”جائحة كوفيد-19 تحت الاحتلال-القدرة الوطنية على الصمود والدعم الدولي“ بشكل إلكتروني وبرعاية من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وجاءت المناقشة على شكل حوار بين مكتب اللجنة وثلاثة من ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني، هم: السيد علي غيث، صحفي وناشط فلسطيني في القدس الشرقية؛ والسيدة رندا سنيورة، المدير العام لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في رام الله؛ والسيد عصام يونس، المدير العام لمركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة.

وتناولت المناقشة التي استمرت 90 دقيقة الكيفية التي يتعامل بها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي غزة مع جائحة كوفيد-19 في ظل الاحتلال المستمر، وتناولت أيضا حالة عدم اليقين السياسي في إسرائيل، والتهديدات بالضمّ. وتطرّق المتكلمون إلى ما يواجهونه من تحديات وقيود في مناطق وجودهم، وإلى معرفة ما إذا كانت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنهض بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي إزاء السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. وتم التطرّق أيضا إلى الدعوات الموجهة إلى الدول الأعضاء وإلى المجتمع المدني العالمي من أجل الاستمرار في تقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني. وقد دُعيت جميع الدول الأعضاء والمراقبين ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى المشاركة في هذه المناقشة التي بُنّت مباشرة على الصفحة الرسمية للجنة على موقع فيسبوك.

وفي مستهل هذه المناقشة، قدّم رئيس اللجنة، السفير شيخ نيانغ (السنغال)، لمحة موجزة عن تاريخ اللجنة وعن الولاية الموكلة إليها، وأبرز كيف تستعين اللجنة، في هذه الأوقات الجديدة والعصيبة، بأساليب مبتكرة تضمن لها الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني.

وقال السيد غيث أن ملاحظته تأتي ضمن سياق سياسة إسرائيل المستمرة في مصادرة الأراضي، وفرض القيود على التنقل، وعزل القدس عن الضفة الغربية عبر إقامة جدار الفصل. وسلط الضوء على

سياسات إسرائيل المتحيّزة، فأشار إلى التناقضات التي تشوب عملية صرف الأموال من قبل السلطة الإسرائيلية، حيث أفضت هذه العملية إلى إهمال مسألة تقديم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم والبنية التحتية. وأوضح أنّ السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية لا تسعى، في هذه الظروف التي يخيم عليها فيروس كورونا، إلى تقديم المعلومات الدقيقة عن الإصابات، ناهيك عن المعلومات باللغة العربية؛ فهي قد عمدت إلى وقف مبادرات المجتمع المدني، ووضعت تدابير احتواء تهدف فقط إلى منع انتشار الفيروس من الأحياء الفلسطينية إلى الأحياء اليهودية وليس داخل المجتمع الفلسطيني. كما أوقفت السلطة القائمة بالاحتلال المبادرات الفلسطينية الرامية إلى توفير خدمات الصحة والتطهير وتوزيع الأغذية. لذلك، يلجأ الفلسطينيون في القدس الشرقية إلى منابر وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحصول على الأخبار، وهو أمر يهيئ الظروف المناسبة لانتشار الشائعات لا غير. وأضاف السيد غيث قائلاً إن المطلوب هو زيادة التدابير الوقائية، وحملات التوعية، والفحوص العشوائية والفحوص المرتبة، والخدمات الطبية الطارئة، وتقديم الدعم الاقتصادي للأسر المتضررة وفق مبدأ التضامن الاجتماعي.

وأوضحت السيدة سنيورة أن هذه الجائحة العالمية لها سمات فريدة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. فالسلطات الإسرائيلية، المسؤولة عن رفاة الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها بحكم أنّها السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرة في اتباع نهج "تسيير الأمور كالمعتاد"، وذلك على حدّ ما يتضح من تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية. وأبرزت المتكلمة كيف أنّ المرأة، بسبب أوجه عدم المساواة المتأصلة واستمرار الأدوار التقليدية في المجتمع الفلسطيني، تتأثر من الجائحة بشكل غير متناسب، الأمر الذي يزيد من مسؤولياتها بوصفها مقدّمة للرعاية خلال فترات الإغلاق. وقد تقام ذلك بالمداهمات الليلية التي تشنها القوات الإسرائيلية دون معدات وقاية شخصية مناسبة. وتزداد الأوضاع حدّة بسبب القيود المفروضة على عمليات لمّ شمل الأسر، وعلى التنقّل والحصول على التصاريح الطبية.

وتحدّث السيد يونس عن الوضع في غزة وعن الآليات التي يعتمد عليها سكان غزة في التعامل مع التحديات الجديدة ومع الصعوبات المستمرة، فأكد أنّ الكثافة السكانية، والحصار المضروب منذ 14 عاماً، والقيود المفروضة على التنقّل، واشتراط الحصول على تصاريح لتلقي العلاج الطبي خارج غزة، هي كلّها أمور تشير فقط إلى الأسوأ مازال قادماً. فعلى سبيل المثال، لم يُسمح بدخول سوى 3 إلى 4 آلاف من لوازم فحوص الكشف عن فيروس كوفيد-19 إلى القطاع الذي يزيد تعداد سكانه عن مليوني نسمة. وذكر السيد يونس أنّ كوفيد-19 هو أزمة سياسية، ولا بُدّ من مراعاة السياق السياسي عند التعامل مع هذه الجائحة في غزة. وأوضح أنّه من دون معالجة السبب الرئيسي للمشكلة، أي إسرائيل التي تفرض الحصار والاحتلال ولا تخضع للمساءلة عن أعمالها، لن تكون المساعدات الإنسانية كافيةً لمكافحة الفيروس.

وفي معرض الرّد على السفيرة فداء عبد الهادي ناصر (فلسطين)، أوضحت السيّد سنيورة أنّ منظمتها تدعم حالياً النساء اللاتي يتعرضن للعنف الجنساني، بما في ذلك العنف المنزلي. وقالت إنّ مركزها منخرط في الجهود المبذولة مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، من خلال الجهود والمبادرات الطوعية المنفذة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وأفادت بأنّ هذه الأطراف تعمل، في إطار هذه الأنشطة، على تناول مسألة الانتهاكات غير القانونية، وتبذل جهوداً من أجل توجيه انتباه المحكمة الجنائية الدولية إلى الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث الضرورة تقتضي الآن، وأكثر من أي وقت مضى، إجراء تحقيقات جادة بشأن هذا الوضع.

وردا على سؤال طرحه السفير ديان تريانسياه دجاني (إندونيسيا) بشأن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل في الوفاء بالتزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال وبشأن الأزمة في سلسلة الإمداد العالمية وأسعار الأغذية، أبرز المتكلمون أن الاحتلال والجائحة يشكّلان معاً مزيجا خطيرا يعرقل إمكانية حصول الفلسطينيين على السلع والاحتياجات الأساسية. ومع ذلك، لا حاجة إلى التّفكير في ابتداع أمور جديدة، حيث ليس على إسرائيل سوى التقيّد بالممارسات المقبولة في القانون الدولي. وأوضحوا أنّ غزة تعاني بالفعل، وحتى قبل ظهور فيروس كوفيد-19 بمدة طويلة، من النقص الحاد في الغذاء والصحة والأمن، وهي بذلك لا تملك أي فرصة لمكافحة فيروس تواجهه البلدان المتقدمة النمو، بما لديها من موارد مالية كافية، صعوبات في التصدي له.

واتّفق المتكلمون على ضرورة أن توفّر الإرادة السياسية في الساحة الدولية من أجل إنهاء الصراع وحمل إسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي. فالقوانين والاتفاقات الدولية قائمة؛ وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تقف في صفّ الشعب الفلسطيني وحقوقه الأساسية، وعلى اللجنة أيضا الدفْع نحو المزيد الإجراءات من أجل إنهاء الاحتلال. واعتبر المتكلمون أن القرارات ليست كافية إن لم تصحبها الإجراءات المناسبة.

وشدد السفير نيفيل غيرتز (ناميبيا) على أنّ الوقت قد حان لكي تبدي الشعوب في جميع أنحاء العالم قيمها المشتركة، وأهمها قيمة الإنسان، وتدعم الشعب الفلسطيني، الذي تعرض للحرمان بالفعل ويُمنع الآن أيضا من الحصول على الخدمات الصحية، مما يؤدي إلى تفاقم وضع هو رهيب في الأصل.

وتوجّه السفير رياض منصور (فلسطين) بالشكر إلى المتكلمين على ما اعتبره شهاداتهم عن جرائم إسرائيل خلال جائحة كوفيد-19، وأشار إلى أنه لا يمكن مكافحة المرض إلا بالتعاون والتنسيق بين جميع الدول تحت مظلة الأمم المتحدة.

وشدّد المتكلمون في ملاحظاتهم الختامية على أنّ قدرة الفلسطيني على الصمود تظلّ، حتى في مثل هذه الأوضاع القاتمة، قوية، كما يظهر على سبيل المثال من "التّجمع الفلسطيني لمكافحة فيروس كورونا"؛ وأكدوا على أنّ الوقت قد حان لكي تعمل الأمم المتحدة على دعم فلسطين والتّسيق معها، ولكي تشدّد على سيادة القانون والمبادئ العالمية.

وأعلن الرئيس عن اختتام المناقشة الإلكترونية.

***ملاحظة: هذا الموجز محاولة لتقديم صورة عامة عن فعاليات هذه المناسبة الإلكترونية. ويمكن مشاهدة تسجيل فيديو لهذه المناسبة على صفحة الويب التابعة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في العنوان التالي: www.un.unispal.org وأيضا في صفحتها الرسمية على فيسبوك ويوتيوب.

*** ملاحظة: الآراء والمواقف المعرب عنها في هذا الموجز هي آراء ومواقف المتكلمين، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.